افتتاح المناظرة الوطنية السابعة للجماعات المحلية

ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 27 جمادى الثانية 1419هـ- الموافق19 أكتوبر 1998. بالقصر الملكي بالدار البيضاء، افتتاح المناظرة الوطنية السابعة للجماعات المحلية تحت شعار «اللامركزية و اللاتمركز».

وقد ألقى جلالة الملك بهذه المناسبة خطابا فيما يلي نصه:

الحمد لله و الصلاة و السلام على مولانا رسول الله و آله و صحبه.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات و السادة،

إن مناظرتكم هاته قد جاءت تماما في إبانها و ذلك لسببين:

السبب الأول هو أنه مر على الظهير المنظم للبلديات و الجماعات القروية ما يقرب من ثلاثين سنة.

والسبب الثاني هو أن المغرب بعد الدستور المراجع أصبحت له اليوم غرفتان.. مجلس النواب ومجلس المستشارين.

و هكذا نرى بمجلس المستشارين أن الهيكلة قد تمت وأن ما كنا ننويه لهذه اللامركزية تد انطلق من القاعدة فوصل إلى الجهة ثم إلى مجلس المستشارين.

إنها طريق طويلة مليئة بمواطن الزلل ولكنها مفروشة بأسباب الانتصارات و النجاح.

حضرات السادة..

إن موضوع اجتماعكم اليوم يتضمن لفظين: «اللامركزية و اللاتمركز».

ولفظ اللامركزية في نظري المتواضع هو قبل كل شيء، ثقافة سياسية شعبية عميقة. واللامركزية تعني أن كلنا مسؤول و كلنا مسؤول عن رعيته و في نطاق مسؤولياته .فهذا إن كان يدل على شيء فإنما يدل على التضامن في المسؤولية. . .التضامن الايجابي و السلبي كذلك . و هذه اللامركزية في هذا النوع لم تأت بها من آفاق أجنبية على المغرب . فقبل الحماية كان أجدادنا المتعمون قد قسموا المغرب على مناطق فيها خليفة السلطان. و هذا إن كان يدل على شيء فإنما يدل على أنهم و من حولهم و المغاربة آنذاك كانوا يعلمون حق العلم أنه لا يمكن أن يأتي كل شيء من عاصمة المملكة. بل لابد لعاصمة المملكة سواء كانت في مراكش أو في فاس أو في مكناس -من يد في المناطق تصفق معها و تعمل معهابنخبتها و بعلمائها و بمحاربيها و برؤساء قبائلها المحاربة المجيشة و بالممثلين التقليديين لذوي العرفان و الحكمة والرأي و الحرمة. فاللامركزية إذن كما أتصورها هي فضيلة و خلق موروث واللامركزية هو شيء آخر.

فاللاتمركز هو المفتاح الذي يمكن الإنسان من أن يفتح باب التمتع باللامركزية على مصراعيه.

وبعبارة أوضح فاللامركزية هي الميدان واللاتمركز هو الوسيلة فاللامركزية هي ثقافة واللاتمركزية هي عقلية تتجلى في أغلب ما تتجلى فيه الغريزة السلبية والانكماش والاحتفاظ إن لم أقل الاحتكار. واللامركزية يجب أن تسود جميع الناس واللاتمركز يجب أن يسود الوزارات والإدارات.

فعلينا إذن في هذه المناظرة ألا نتفرق بأفكارنا في طرق عدة وملتوية. علينا أن نجعل اللامركزية لا تتعثر في الدروب الملتوية والصغيرة للاتمركز. وأعتقد أن هذا يقتضي منا قبل كل شيء عملا في الحكومة والإدارة. فعلينا أولا أن نطلب من جميع الوزارات و المصالح العمومية أن توفد أحسن أبنائها

إلى الأقاليم و الجهات و علينا نحن في الرباط في وزارتي الداخلية و المالية أن نرى كيف يمكن أن نوسع نطاق التصرف لهؤلاء الموظفين أبنا ءنا البررة المتقين المختارين المعروفين قبل كل شيء بالنزاهة و الاستقامة و الكفاءة. و علينا أن نقرر تفويض صلاحيات جديدة وإمكانات جديدة مالية وبشرية وعلينا أن نكون ذوي خبرة إن لم أقل خبرة دقيقة فعلى الأقل خبرة ظاهرة وواضحة لمخطط كل جهة على مدى الخمس سنوات المقبلة. ليس ذلك المخطط الحديدي الإيديولوجي الذي عرفه المعسكر الشرقي بل ذلك المخطط الذي يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الناس و إمكاناتهم و ما تتوفر عليه أقاليمهم وجهاتهم من خيرات و من وسائل و ماهي في حاجة إليه.

حضرات السادة،

أريد هنا أن أطرح فكرة سهلة و لكن أظن أنها فكرة منطقية و تربوية.

أقترح أن تدرج وزارة التعليم في برامج الباكالوريا مادة جديدة تسمى الشأن المحلي. وتكون هذه المادة أو هذا الكتيب موضوع و مؤلفا حسب كل جهة وإقليم في الجهة و عمالة في الجهة يعرف بخيراتها المادية و البشرية و تنوع عقليات سكانها و إختلاف مصادر خيراتها. وتكون هذه المادة مادة اختبارية بمعنى إذا حصل التلميذ على ما دون المعدل في هذه المادة فلا يحسب عليه وإذا حصل على ما يفوق المعدل يحسب له ويضاف إلى نقطه الحسنة الإيجابية.

ما وراء هذا كله. وراء أننا سنرضع الشاب الشغف بشؤونه المحلية لا أقول أن هذا الشغل الجديد الذي سنطعمه به فكره ووجدانه سيجعله يتخصص. لا و لكن أقصد أنه سيواكب خريطة جهته و عمالته وإقليمه و بلديته أو جماعته في دراسته كلها. و كيفما كان مآله موظف كان أو

متعاطيا لمهنة حرة سيبقى دائما مواطنا عالقا قلبه ومتعلقا شخصيا بجهته وإقليمه و عمالته و بلديته و جماعته القروية.

إذا نحن كونا ذلك الرجل سنجده يوما ما لا محاولة إما في الإدارة «وعندئذ سنكون قد و فرنا علينا جهدا كبيرا من التنوير و التفسير » وإما منتخبا سواء كان رئيسا أو عضوا في المكتب أو في المجلس وسنكون كذلك من جهة أخرى قد ربطنا جهة بجهة و بين متعاملين إثنين هما ضروريان للحياة الديموقراطية في هذا البلد.

مما لا شك فيه « رعاكم الله » أن عملنا من أجل اللامركزية الذي هو موجود يقتضي منكم تنقيحه لأنه ككل عمل يبلو بعد أن مر عليه السنون والأعوام. و من أعمالكم ما هو جديد ينبغي لكم أن تفتحوا بابه و تقرعوا مسامعه وتخوضوا غماره. فكونوا رعاكم الله عند حسن الظن وفي المستوى.

فالمناظرة هي قبل كل شيء تعبير عن إعطاء النظر أو النظريات المختلفة. فليضع كل واحد منكم نظريته أومنظوره على المائدة الجماعية فسيؤخذ منها ما هو قابل للتطبيق و سيقيد ما يجب أن يكون حافزا أو مركزا للتطبيق.

فعلينا أن ننظر إلى تسيير الجماعات المحلية بعين ذلك المسير للمتاولات .. عين يقظة وجدية. و يجب ألايكون عملنا في الجماعات المحلية عملا مرتجلا لأن إنعكاساته يمكن أن ترجع بالشر العميم على مدينة بأكملها أو جزء كبير من مدينة بأكملها أو جهة. علينا كلما نحن تقدمنا خطوة في اللامركزية و اللاتمركز أن نتحلى قبل كل شيء بالشفافية. و لا يمكن لأي عمل في هذا المضمار أن يقوم إلا إذا كان مطابقا أو مسايرا لطريقة نشر تلك الشفافية.

فنحن بصدد النظر مع وزارة العدل في أن تخلق في أقرب وقت ممكن

أي في السنة أو السنة والنصف المقبلة -إن شاء الله- مجالس حسابات جهوية أي 16 مجلسا للحسابات لتكون هي المتخصصة في النظر في النفقات وفي صرف الاعتمادات و ذلك حفاظا منا على الأمانة و حفاظا كذلك و قبل شيء على الديموقراطية.

فالاستقامة و الديموقراطية و النزاهة هي شقائق و بنات أسرة واحدة لا يمكن أن تنفصل إحداهن على الأخرى.

وأخيرا حضرات السادة قلما ترونني موشحا صدري بشارة أو وسام. ولكنني اليوم مسرور وفخور بحمل هذه الشارة تضامنا مع جميع ذوي الحاجة في بلدنا تضامنا مستمرا ليس وليد اليوم ولا الغد ولابعد الغد. تضامنا بجد منهله في أخلاقنا وتربيتنا و تراثنا.

فلنسر في هذه الحملة و لنواظب عليها علما منا أننا ستعين بذلك لاعلى محو الفقر ولكن على الأقل على تخفيف ما ينوء به أولئك الذين هم في حالة فقر وليس هناك وسيلة أحسن لمحاربة الفقر من جهوية ولا مركزية الجمعيات الخيرية و المبرات الإنسانية لأن أهل مكة أدرى بشعابها كما يقول المثل. وهذه الحسنات الخيرية كذلك يجب أن تكون من أول وأشرف الميادين التي ستكلفون بإدارتها و تسييرها .وليكن هذا الدعاء دعاءنا جميعا وقل رب أنزلني منزلا مباركا وأنت خير المنزلين. صدق الله العظيم و السلام عليكم ورحمة الله.